

Distr.: General
17 September 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والعشرون

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة من الممثل الدائم
لجمهورية أرمينيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس مجلس
حقوق الإنسان

إن البعثة الدائمة لجمهورية أرمينيا أبلغتكم ومجلس حقوق الإنسان في مناسبات عدة باستمرار انتهاكات القوات المسلحة الأذربيجانية الصارخة وقف إطلاق النار على طول خط المواجهة بين ناغورنو - كاراباخ وأذربيجان والحدود بين أرمينيا وأذربيجان. وقد عُُممت رسالتي الأخيرة (A/HRC/25/G/15)، المؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤ التي تفصل القضايا المتعلقة بتلك الانتهاكات، في إطار البند ٤ من جدول أعمال الدورة الخامسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان. وأدلت البعثة الدائمة لأرمينيا إبان دورة المجلس السادسة والعشرين في إطار البند ٤ من جدول الأعمال ببيان عن استفزازات أذربيجان الأخيرة التي خلفت ضحايا من كلا الطرفين.

ولسوء الطالع أن الوضع على خط المواجهة وعلى الحدود تفاقم منذئذ. فأذربيجان لم تكف بتجاهلها التام أحكام اتفاق وقف إطلاق النار المبرم عام ١٩٩٤ بقصفها مواقع جيش دفاع ناغورنو - كاراباخ والقوات المسلحة الأرمينية بأسلحة من مختلف العيارات، بل جاوزت ذلك إلى محاولاتها المتسمة بالمزيد من العنف لاخترق المواقع الأرمينية بقيامها بأنشطة تخريبية.

وفي هذا الصدد، قال وزير خارجية أرمينيا ما يلي:

"إننا ندين بشدة استفزازات الأيام الأخيرة على خط المواجهة بين ناغورنو - كاراباخ وأذربيجان وعلى الحدود بين أرمينيا وأذربيجان، الأمر الذي أدى إلى إزهاق الكثير من الأرواح وزاد حدة التوتر زيادة ملحوظة.

(A) GE.14-16438 260914 300914



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 4 1 6 4 3 8 *

ونحن نعرب عن خالص تعازينا لأسر ضحايا اعتداءات أذربيجان وأقاربهم. ولم تزل باكو تنتهك انتهاكاً صارخاً اتفاقاً وقف إطلاق النار المبرمين في أيار/مايو ١٩٩٤ وشباط/فبراير ١٩٩٥، وتتجاهل نداءات البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تدعو إلى الامتناع عن الاستفزازات وعن التصعيد، ونداءات المجتمع الدولي التي جاء فيها أنه لا يمكن فض النزاع باستخدام القوة وأنه لن يتحقق الاستقرار والسلم والأمن إلا عن طريق التفاوض. وتهدف مغامرات باكو المتكررة إلى نفس العملية التفاوضية.

ولما كانت أذربيجان هي المستفزة، فإنها تسعى إلى تحميل الأطراف الأخرى المسؤولية. لكن من البديهي أنها، برفضها مقترحات المجتمع الدولي بشأن إنشاء آلية للتحقيق في الأحداث، تتحمل كامل المسؤولية عن انتهاكات وقف إطلاق النار.

ولقد آن أوان دعوة المجتمع الدولي إلى تعقل القيادة الأذربيجانية التي انفصلت عن الواقع وتناقض منظومة قيم المجتمع الدولي.

وستضع أرمينيا يدها في يد البلدان المشاركة في الرئاسة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الاستفزازات وتحقيق الاستقرار ومواصلة عملية التفاوض الهادفة إلى حل النزاع بالوسائل السلمية دون غيرها".

بل إن ثمة تطوراً بشأن هذه الأحداث يثير مزيداً من الملح، وهو أن جيش أذربيجان بدأ يستخدم أسلحة ثقيلة، لا سيما المدفعية، لاستهداف قرى حدودية وسكانها المدنيين. ومن هذه الأحداث المؤسفة إطلاق النار على مركبة من مركبات اللجنة الدولية للصليب الأحمر بينما كان ممثلو اللجنة يزورون قرية شيناري على الحدود الأرمينية لمساعدة السكان على الحصاد بأمان.

سيدي الرئيس،

من الأمثلة الأخرى أيضاً على فظاظة السلطات الأذربيجانية وقسوتها قضية كارين بيتروسيان، من سكان قرية شيناري الواقعة شمال شرق أرمينيا، الذي ضاع في الغابة وعبر مصادفةً خط المواجهة فوجد نفسه في قرية أغبولاغ الكائنة غرب مقاطعة توفوز الأذربيجانية الواقعة على بعد كيلومترات عدة من شيناري. وسارعت وزارة الدفاع الأذربيجانية، مزهوة، فأعلنت أن قواتها قبضت على بيتروسيان بعد قتل أربعة جنود أرمينيين آخرين، وهم أفراد قوة خاصة أرمينية حاولت إجراء عملية تخريبية عبر الحدود. واحتُلقت فوراً صور "متصلة بالموضوع"، وأجبر بيتروسيان على ارتداء زي وحذاء عسكريين وعُرض على المجتمع الأذربيجاني في وضع مهين: جاثياً على ركبتيه تحيط به قوات خاصة أذربيجانية مقدامة. وأعلنت وزارة الدفاع الأرمينية رسمياً أن كارين بيتروسيان ليس جندياً أرمينياً ولم يدرّب قط ويرسل إلى أذربيجان في إطار قوة خاصة أرمينية وإنما هو مدني. لكن الآلة العسكرية

الأذربيجانية اقتنصت الفرصة للانتقام. وأعلن عن وفاة المواطن الأرميني البالغ من العمر ٣١ عاماً المحتجز لدى أذربيجان في اليوم التالي، بسبب "نوبة قلبية حادة"، زعماً.

وأصيب المجتمع الأرميني بالصدمة بسبب وفاة كارين بيتروسيان مستيقناً من أنه عُذب تعذيباً وحشياً وقتل وهو محتجز في باكو. وعلق الناطق باسم وزارة الخارجية الأرمينية على هذا العمل الممجي قائلاً:

"إن عرض شاب ريفي على الملاء ونعته بالمخرب وإهانته بشتى الأشكال التي تتعارض مع جميع مبادئ القانون الدولي وأبسط القواعد الأخلاقية، يثير الاشمئزاز بطبيعته ومداه. إن هجاً كهذا النهج الممجي يشبه نهج الإرهابيين سيئي السمعة الذين يهينون رهائنهم أولاً أمام الكاميرات ثم يقتلوهم. إن أذربيجان تناقض المجتمع الدولي باستمرارها في انتهاك جميع القيم التي يدّين بها كل الناس".

إن قتل السجين الأرميني الريفي بوحشية وهمجية أثناء الرئاسة الأذربيجانية للجنة الوزارة التابعة لمجلس أوروبا مظهر من مظاهر الاستخفاف المكشوف واللامبالاة التامة بمعايير القانون الدولي من قبل سلطات أذربيجان. لقد أرسل الوفد الدائم لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا رسالة إلى كل من رئيس البرلمان الأوروبي، مارتن شولتز، والأمين العام لمجلس أوروبا، توربجورن جاغلاند، ورئيسة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، آن براسور، ومفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان، نيلس موزينيكس. وجاء في الرسالة أن "الدعاية الرسمية لأذربيجان، البلد الذي يرأس اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا وينتهك كثيراً من الاتفاقيات الدولية، عرضت شريطاً يظهر جنوداً أذربيجانيين والفريق روفشان أكبиров، المعروف بوحشيته، يعذبون المواطن الأرميني".

وقد أدان المجتمع الدولي بشدة الأعمال الوحشية التي لا شفقة فيها ولا رحمة التي ارتكبت في حق سجين مدني أعلن أنه تقريباً محترف من القوات الخاصة.

وأدلى أحد الناطقين باسم وزارة الخارجية الأمريكية بالبيان التالي تعليقاً على تحقيق إعلامي أجري في ١٥ آب/أغسطس في اعتداء عنيف وما ترتب عليه من قتل لمديني أرميني مسجون في أذربيجان:

"إن الولايات المتحدة تشعر ببالغ القلق إزاء التقارير التي تتحدث عن وفاة كارين بيتروسيان بينما كان محتجزاً في أذربيجان والادعاءات بأن وفاته لم تكن طبيعية. وتقدم الولايات المتحدة خالص تعازيها لأسرة السيد بيتروسيان. ونحن ندعو حكومة أذربيجان إلى إجراء تحقيق شامل وشفاف في الحادث وإعلان نتائجه".

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية، رومان نادال، في بيان مؤرخ ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٤:

"إن فرنسا أصيبت بالذهول بسبب وفاة المواطن الأرميني كارين بيتروسيان الذي قُتل وهو سجين في أذربيجان في ٨ آب/أغسطس". وجاء في البيان أن "فرنسا تقدم تعازيها إلى أسرة كارين بيتروسيان. وندعو السلطات الأذربيجانية إلى إعادة جثته حالاً وإلقاء الضوء على ملابسات وفاته".

وفي ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٤، قال الناطق باسم وزارة الخارجية الروسية:

"إن روسيا تأسف غاية الأسف لأن عدم تسوية نزاع ناغورنو - كاراباخ يقترن بإزهاق أرواح لا يقتصر على الاشتباكات المسلحة. ونحن نقدم خالص تعازينا إلى أسرة كارين بيتروسيان وأسرته غير من الأرمنيين والأذربيجانيين الذين لقوا حتفهم. ونعتقد أنه لا بد من التحقيق في حوادث من هذا القبيل".

وللأسف، فإن هذه ليست المرة الأولى التي يُقتل فيها سجين في أذربيجان. ففي عام ٢٠١٠، عُثر على أحد سكان قرية حدودية أرمينية أخرى مشنوقاً في مركز احتجاز أذربيجاني بُعيد عبوره إلى أذربيجان مصادفةً. وادعت السلطات الأذربيجانية أنه انتحر. واحتُجز ريفي أرميني آخر يبلغ من العمر ٧٧ عاماً يُدعى ماميكون خوجويان في الجانب الأذربيجاني من الحدود في ظروف مشابهة في كانون الثاني/يناير. وأطلق سراحه في آذار/مارس لكنه توفي بعد شهرين بعد عجز الطب عن علاجه في أحد مشافي يريفان. وجاء في تشخيص الطبيب أن خوجويان أصيب بجروح خطيرة في وقت سابق عندما كان محتجزاً في أذربيجان.

سيدي الرئيس،

على مدى التاريخ البشري، لم تسهم القسوة والعنف ولن يسهما في تحقيق السلام. فالشر يولد الشر.

إن أرمينيا لم تبرح تؤكد التزامها بحل سلمي لنزاع ناغورنو - كاراباخ استناداً إلى المبادئ التي اقترحتها الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك: عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والسلامة الإقليمية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها. ونود أن نكرر أن أرمينيا وناغورنو - كاراباخ لم ينفكا يشددان على أهمية تنفيذ اتفاق سوتشي الذي أبرم عام ٢٠١٢ بين رئيسي أرمينيا وأذربيجان بشأن إنشاء آلية تحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار على خط المواجهة. ونحن نعتبر مقترح الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك المتعلق بانسحاب القناصة على قدر كبير من الواجهة.

ومن أسف أن أذربيجان ما فتئت ترفض هذه المقترحات متوهمةً الإبقاء على جذوة النزاع باستفزازاتها العسكرية، ومن ثم ابتزاز المجتمع الدولي بالتهديد بحرب أخرى.

وكلنا أمل أن تتوقف أذربيجان، بعد الاجتماعات الأخيرة بين رئيسي أرمينيا وأذربيجان، التي بادر إليها رئيس الاتحاد الروسي في سوتشي، ووزير الخارجية الأمريكي في

نيويورك، عن خطابها العدائي والقومجي، وتضع حداً لاستفزازاتها وأعمالها التخريبية، وتسخر مساعيها لإيجاد حل سلمي لتراع ناغورنو-كاراباخ.

وإننا نقدر سلفاً تكرمكم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من الوثائق الرسمية لدورة مجلس حقوق الإنسان السابعة والعشرين في إطار البند ٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) شارل أزنافور
السفير والممثل الدائم
